

اللامركزية والفدرالية ودورهما في تحقيق التنمية غير المتوازنة (أقطاب النمو)

م. د. مصطفى حسين عبد الرزاق

كلية الإعلام / جامعة واسط

Gmail: mustafah@uowasit.edu.iq

الخلاصة

توفر النظم اللامركزية والفدرالية صلاحيات سياسية واقتصادية كبيرة للأقاليم المكونة للدولة، وفي ظل هذا النظام، تحتفظ الأقاليم ذات الموارد الطبيعية والبشرية الكبيرة بإيرادات أكبر من الأقاليم الأخرى، لأن هذا النظام يقسم الإيرادات إلى مركزية وإقليمية، الأمر الذي يشجع على إتباع استراتيجية التنمية غير المتوازنة (أقطاب النمو)، حيث ينمو قطاع رائد في إقليم معين يكون قاطرة للاقتصاد الوطني. وعند دراسة حالة مجموعة من الدول نجحت في تحقيق التنمية (مجموعة البريكس)، وفي الوقت نفسه تتضمن نظم ذات أنظمة لامركزية ونظم فدرالية بمركزية عالية، وأخرى فدرالية بلامركزية عالية، تبين أن هذه الأنظمة قد اتبعت إستراتيجية التنمية غير المتوازنة، ونجحت فيها أقطاب النمو بخلق أقطاب أخرى ثانوية وهكذا.

Decentralization and federalism and their role in achieving unbalanced development (growth poles)

Abstract

Decentralized and federal systems are provides a wide political and economic powers to the regions, consisting of the State, under this system, the regions which have large natural and human resources keep of largest revenues from other regions, because this system divides the revenue to the central and regional, which encourages follow the unbalance growth strategy (growth poles), where it grows a leading sector in a given region is a locomotive of the national economy.

When study the case of a group of countries have succeeded in achieving development (BRICS group), at the same time it includes the decentralization systems and the high centrality federal systems, and other federal high decentralization system, It shows that these systems have followed the unbalanced development strategy, and the growth poles in that strategy succeeded in creating other secondary growth poles and so on.

المقدمة

الأقاليم المجاورة لها، ويمكن أن توصف هذه التنمية بأنها غير متوازنة، إذ تكون تلك المدن أو الأقاليم بمثابة المحرك والدافع لتحقيق التنمية في ما يجاورها من أقاليم، بما تمتلكه من مقومات وميزات تنافسية.

مشكلة البحث:

تناولت الكثير من البحوث أهمية اللامركزية والفدرالية على المستوى السياسي، كونها تحقق أفضل تمثيل للشعب، وفي ضوء ذلك، يبرز تساؤل عن مدى أهمية وتأثير هذا النوع من

إن مفهوم الدولة القومية الذي ظهر في القرن السابع عشر، شهد أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين تغييراً كبيراً، انعكس بشكل تغيير في أنماط الحكم التي اتسمت بالمزيد من اللامركزية، فأصبح اقليماً أو ولاية أو مقاطعة من الدولة تنمو وتتطور بشكل أكبر وأسرع من الدولة التابعة لها، فساد اليوم ما يعرف بالدولة الإقليم، أو دولة الإقليم، وهي وحدة اقتصاد وإدارية تتمتع باستقلالية كبيرة، ولكنها ليست وحدة سياسية مستقلة⁽¹⁾، فأقليم شنتوكين في اليابان، وشنغهاي في الصين، ودبي في الإمارات العربية المتحدة، وغيرها من المدن، حققت نمواً أسرع من

الصلاحيات التقديرية للوحدات المحلية بلوائح وتعليمات مركزية، فإننا نكون أمام اللامركزية⁽³⁾.

وتتدرج اللامركزية بحسب النظام السياسي، إذ يمكن أن تكون بسيطة أو ضعيفة، عندما تفوض السلطة المركزية الصلاحيات للوحدات الدنيا في الأقاليم بالصلاحيات، مع بقاء هذه الوحدات ضمن هيكلية الجهاز الإداري المركزي، على أن تضمن لتلك الوحدات أن تباشر عملها دون تدخل مركز الوزارة، وفي نظم أخرى، يمنح النظام لامركزية أكبر من خلال منح الوحدات الموجودة في الأقاليم استقلالاً إدارياً ومالياً وتنظيماً أكبر، بحيث تتمتع تلك الوحدات بشخصية اعتبارية، وتباشر بذلك سلطات واسعة في إدارة شؤون تلك الأقاليم، ويطلق البعض على هذا النوع بـ (اللامركزية المصلحية) أو (اللامركزية الإقليمية)⁽⁴⁾.

ومن الجنب الاقتصادي التنموي، فإن اللامركزية تعني نقل جزء من اختصاص التخطيط والإدارة وتخصيص الموارد من الحكومة المركزية إلى هيئات محلية تتضمن مجالس وحكومات إقليمية واسعة الصلاحيات، ووحدات ميدانية للوزارات، ووحدات تمثل مستويات الحكومة، وشركات تتمتع بحكم شبه ذاتي، ومنظمات غير حكومية⁽⁵⁾.

ثانياً: مفهوم الفدرالية

بعد توضيح مفهوم اللامركزية، لا بد من الإشارة عند توضيح مفهوم الفدرالية بأنها درجة عالية من درجات اللامركزية، لا تشمل لامركزية الإدارة والتخطيط والتوزيع فحسب، وإنما لامركزية سياسية وتشريعية يكفلها الدستور، فلا تمارس الأقاليم صلاحياتها بناءً على تفويض السلطة المركزية، وإنما بناءً على ما يخولها الدستور من صلاحيات مستقلة، إذ يرد في تعريف الدولة الفدرالية بأنها الدولة التي تتكون من مستويي حكم هما حكومات إقليمية وحكومة مركزية يحميهما الدستور، ويحدد لهما اختصاصاتهما، ويحدد جهة قضائية (محكمة دستورية) لتفصل في حالة نشوب نزاع في الاختصاصات والصلاحيات، كما تتكون الدولة الفدرالية من مستويين للتشريع إقليمي ومركزي، ويتضمن الأخير عادةً مجلسين أحدهما يمثل السكان، والثاني يمثل الأقاليم⁽⁶⁾.

فالفدرالية هي نظام يوفق (Compromise) بين هدفين هما الاتحاد من جهة، وهو الهدف الذي يعبر عنه المعنى اللغوي لمصطلح الفدرالية (Federalism)، والحق للمجموعات الاثنية والعرقية والاجتماعية بمستوى من الاستقلال من جهة أخرى، ومن ثم تحقيق التوازن بين الهدفين⁽⁷⁾.

النظم السياسية في الجانب الاقتصادي، وما نوع الإستراتيجية التنموية التي يفضي إليها.

فرضية البحث:

يحاول البحث إثبات فرضية أن النظم اللامركزية والفدرالية تساهم في تحفيز الاقتصاد على النمو، ومستفيدة من توزيع الموارد والصلاحيات، تعمل على تحقيق تنمية غير متوازنة تنشأ فيها أقطاب نمو في أقاليم معينة، تكون القاطرة للاقتصاد الوطني.

ولإثبات فرضية البحث سيتم في المبحث الأول تناول مفهوم اللامركزية والفدرالية، ومفهوم التنمية المتوازنة وغير المتوازنة، أما المبحث الثاني، فسبب أثر اللامركزية والفدرالية في التنمية بشكل عام، وفي التنمية غير المتوازنة بشكل خاص، ولإثبات صحة الفرضية عملياً، سيتناول البحث في المبحث الثالث نماذج لنظم لامركزية وفدرالية، وتبيان نوع التنمية المتحققة فيها، وقد اختار الباحث مجموعة الاقتصاديات الصاعدة (البريكس) (BRICS) كونها اقتصاديات تتفق أغلب الآراء والإحصائيات على نجاحها في تحقيق التنمية.

المبحث الأول: مفهوم اللامركزية والفدرالية والتنمية المتوازنة وغير المتوازنة

يتوقف شكل نظام الحكم على مركزية السلطة واتخاذ القرار فيها، فإن كانت في الدولة سلطة واحدة فهي دولة بسيطة (مركزية)، أما إذا وجدت إلى جانب السلطة المركزية سلطات محلية فتكون الدولة لامركزية، وإذا ما كانت قوة السلطات المحلية أكبر وأوسع من حيث التشريع والتنفيذ والقدرة على إدارة معظم شؤون الأقاليم، فتكون الدولة فدرالية⁽²⁾.

أولاً: مفهوم اللامركزية

ازداد الاهتمام في العقود الأخيرة باللامركزية كونها واحدة من السبل الأساسية للتنمية، إذ تولد بيئة مواتية للشفافية والفعالية العالية الناتجة عن بناء المؤسسات المحلية (البلديات والحكومات المحلية)، وتبين هذه الأهمية من مفهوم اللامركزية بأنها تفويض صلاحيات وسلطات المركز إلى وحدات أدنى، ما يعني تمتع تلك الوحدات بصلاحيات صنع القرار، والقدرة على التصرف المستقل، وفق تقديرها للمصلحة المحلية والمشاكل التي تواجهها، فعندما يتم صنع القرارات على المستوى المحلي دون الحاجة إلى العودة إلى المستويات العليا دائماً، أو عندما لا تقيد

2. التنمية غير المتوازنة:

على الرغم من منطقيّة نظرية التنمية المتوازنة، إلا أن ظهور كل من (البرت هيرشمان)- (Albert O. Hirschman) و(فرانسوا بيرو) (Francois Perroux) طرح فكرة النمو غير المتوازن أو (أقطاب النمو) أو (جزر التنمية)، وترى هذه النظرية أن الدفعة القوية عندما توجه إلى القطاعات كافة تفقد أثرها، وتتعدم نتائجها، لذلك لا بد من توجيه الإمكانيات المتوفرة على قطاع معين (القطاع القائد)-(Leader Sector) في إقليم معين (قطب النمو)-(Growth Pole)، ليكون نقطة البداية لتحفيز قطاعات أخرى، وهذا يعني أن الهدف التنموي لهذه النظرية هو خلق حالة عدم توازن، أو اختلال قطاعي يحفز ويخلق جوا من التحدي لدى بقية القطاعات في أقاليم أخرى⁽¹⁰⁾، وفقاً للآلية الآتية⁽¹¹⁾:

يحقق القطاع القائد (الدائرة السوداء) كما مبين في الشكل (1) مكاسب آنية في (المرحلة الأولى) من خلال الصادرات، وفي (المرحلة الثانية) تتشكل مدينة أو إقليم قطب النمو (المعبر عنها بالدائرة البيضاء) استناداً إلى هذا القطاع، ونتيجةً للتشابهات التي يكونها، ستزداد صادراته إلى الخارج فيتحسن موقفه التنافسي، ويتم ذلك من خلال تدفق الأموال من القطاع الرئيس إلى القطاعات الثانوية (المعبر عنها بشكل مثلث)، أما (المرحلة الثالثة) في (الأجل المتوسط)، فسيتوسع القطاع المنشئ لقطب النمو، ومن ثم ستوسع مدينة قطب النمو، ويمكن أن تشمل عدة مدن مجاورة، وستكون أهلاً لأن تجذب الاستثمارات الخارجية، وستزيد من إنتاجها المتوجه إلى السوق المحلية والعالمية، وفي المرحلة الأخيرة (المرحلة الرابعة) في (الأجل الطويل)، تزداد الاستثمارات الخارجية، وتكبر القطاعات الثانوية.

المبحث الثاني: الأثر الاقتصادي للامركزية والفدرالية

مثلما تحقق اللامركزية والفدرالية منافع على المستوى السياسي بتحقيقها قدراً أكبر من الديمقراطية من خلال التمثيل السياسي الأفضل للأقليات، فإنها من جانبيها الاقتصادي، تتيح فرصاً أكبر لتحقيق التنمية، ولاسيما غير المتوازنة.

أولاً: دور اللامركزية والفدرالية في تحقيق التنمية

شكلت طبيعة وشكل نظام الحكم الأكثر فعالية في تحقيق التنمية اهتماماً متزايداً لدى الباحثين في الدول النامية منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وشملت تلك البحوث والدراسات الجوانب السياسية والمؤسسية والاجتماعية، وكان

ومن الجانب الاقتصادي، فإن الاستقلالية الكبيرة في الفدرالية تفرض أعباءً ومسؤوليات تحتم استقلالية في الجوانب المالية وتخصيص الموارد، فبالإضافة إلى تحويل الحكومات الإقليمية (المكونة للاتحاد الفدرالي) بجباية الضرائب المقررة وفق التشريعات المركزية كما هو الحال في الأنظمة اللامركزية، فإن من سلطة الأقاليم لفدرالية سن تشريعات لضررائب أخرى خاصة بكل إقليم، ولهذا فإن الدساتير في الدول الفدرالية تحدد سلطات كل مستوى من مستويات الحكم في فرض الضرائب، فغالباً ما تحدد صلاحية فرض الرسوم الجمركية على سبيل المثال للسلطة المركزية (الحكومة الاتحادية)، وتمنح صلاحية فرض ضريبة الدخل على الشركات لحكومات الأقاليم، أو قد يسمح النظام للسلطين بفرض أي نوع من الضرائب⁽⁸⁾.

ثالثاً: التنمية المتوازنة وغير المتوازنة

انشغل الباحثون بعد الحرب العالمية الثانية بالإستراتيجية الأنجع لتحقيق التنمية، ولاسيما بعد حصول الكثير من الدول على استقلالها، وظهرت مشكلة العدد الكبير للدول الفقيرة، ونشوء الأنظمة المختلفة من حيث المركزية واللامركزية في توزيع الثروات الوطنية، فظهرت إستراتيجيتان للتنمية:

1. التنمية المتوازنة:

ظهر مبدأ التنمية المتوازنة استناداً إلى فكرة الاقتصادي الشهير (راجنار نيركسه)- (R. Nurkse) التي طرحت دائرة التخلف الجهنمية، أو حلقة الفقر المفرغة، التي مفادها أن سبب التخلف هو اختلالات عوامل اقتصادية (من مثل ندرة رؤوس الأموال، أو التخصص في إنتاج مادة أولية زراعية أو معدنية، أو تراجع المستوى التكنولوجي ما يقلل من نسب تأثيره في الإنتاج) وعوامل غير اقتصادية (من مثل العادات والتقاليد والمستوى الاجتماعي)، وأن جميع هذه العوامل ترتبط مع بعضها ما يجعل كل واحدة منها سبباً ونتيجة لغيرها فتتكون حلقة الفقر المفرغة.

ومن جانب آخر يفترض نيركسه عدم قابلية تجزئة العوامل المحفزة للاقتصاد، أي لا تتحقق الوفورات الداخلية والخارجية إلا إذا بدأت بحجم كبير دفعة واحدة، وأن ينمو العرض والطلب سوياً، فيجب أن يزداد الاستثمار ومن ثم الإنتاج بشكل كبير، مع زيادة في الاستهلاك في الوقت نفسه، ولهذا فإنه لا سبيل للخروج من دائرة التخلف -وفقاً لرأي نيركسه- إلا بدفعة قوية من الاستثمارات لقطاعات اقتصادية متعددة، تكون كفيلاً بوضع اقتصاد الدولة على عتبة التنمية، ولذلك سميت هذه النظرية بنظرية الدفعة القوية بالنمو المتوازن⁽⁹⁾.

(local government spending) ويشير كل أس إلى نسبة مساهمة المتغير في الإنتاج ومجموع الأسس تساوي (1).

ولابد من الإشارة إلى أن الدراسة استنتجت أيضاً أن اللامركزية المفرطة قد تضعف من التنمية (16).

ثانياً: دور اللامركزية والفدرالية في تحقيق التنمية غير المتوازنة

يتمثل بعد التنمية غير المتوازنة في النظم اللامركزية والفدرالية من خلال اعترافها بحق كل إقليم أو مقاطعة أو ولاية في التنمية والعمل على تحقيقها، من خلال بعداً قطاعياً -اعتماد الإقليم على قطاع قائد- للتنمية، يكون معتمداً على المزايا النسبية لذلك الإقليم، وإقامة الوحدات الإنتاجية وتوزيعها جغرافياً بناءً على هذه المزايا من مثل (الموارد الطبيعية، المياه، الموارد البشرية، المعادن... الخ)، فيتم تكريس هذه المزايا لتحديد تخصص ودور كل إقليم أو قطاع في المشهد التنموي العام للبلد (الاتحاد)، وتزداد أهمية وحتمية هذا التقسيم أو التخصص في الأقاليم المتخصصة بالقطاع الأولي (الزراعة أو التعدين) (17).

إن هذا الترابط والتكامل في البعدين القطاعي والجغرافي في الإستراتيجية التنموية يمكن تطبيقه في النظم المركزية، إلا أنه يُعزّز في النظم اللامركزية والفدرالية، إذ يوفران قدراً من الاستقلالية الإدارية والمالية للأقاليم أو المقاطعات، ويمكنان مجالسها التشريعية أو حكوماتها من تحمل مسؤولية التخطيط والتنفيذ، وذلك لاحتفاظها بحصة من الإيرادات المالية المحلية، وفقاً لما ينص عليه دستور كل دولة (18).

وبعبارة أخرى، فإنه على الرغم من أن الثروة الوطنية في جميع الدول هي ملك للشعب جميعه، إلا أن تواجد الثروات سواء الطبيعية أو البشرية في إقليم معين، يجذب الاستثمارات الحكومية والخاصة (الداخلية والخارجية)، ومن البديهي أن تكون عائدات الضرائب في هذه الأقاليم الغنية أكبر من تلك الأقاليم الفقيرة (التي لا تجذب الاستثمارات)، وبما أن جزءاً من تلك الإيرادات ستكون من حصة الإقليم، فإن التنمية لا تكون متوازنة، ناهيك عن أن بعض الأنظمة تمنح نسبة من الثروة الطبيعية للإقليم المنتج، ففي روسيا الاتحادية على سبيل المثال، يُمنح الإقليم المنتج للنفط (5%) من قيمة الإنتاج، كما أن هناك بعض الأنظمة تخصص نسبة (10%) من قيمة الثروة لصناديق تنمية الأقاليم التي توجد فيها (19)، فتكون الفرصة أمامها أكبر للنمو من غيره من خلال القطاع القائد الذي تتبناه.

ولابد من الإشارة، إلى أنه على مستوى الحكومة الاتحادية في الأجل الطويل، يكون تحقيق المصلحة العامة (وليس المحلية) هو الهدف

الرأي الغالب في هذه الدراسات أن اللامركزية والفدرالية تعطي مجالاً أوسع للحكومة المحلية في تحقيق التنمية من خلال عدد من الآليات أهمها:

1. أن قرب الحكومة المحلية في اللامركزية والفدرالية من المجتمع المحلي، يعزز ويزيد من كفايتها في المجال الاقتصادي، لأنه يوفر فهم أفضل لاحتياجات المواطنين، ومن ثم يكون تخصيص الموارد أفضل (12)، فهناك اختلاف دائم بين التفضيلات المحلية لكل إقليم بالنسبة لما توفره الحكومة الاتحادية (المركزية)، فتكون الحكومات المحلية أقدر على إشباع حاجات ورغبات السكان فيما يتعلق بالخدمات العامة، وبذلك تكون أقرب إلى تحسين الرفاهية (13).
2. تثبت الكثير من البحوث إن اللامركزية والفدرالية المالية، وتقاسم السلطات في مجال الإنفاق (محلي ومركزي)، يكون أكثر كفاية في مجال البنى التحتية، ما يسمح بخلق جو استثماري أفضل، ومن ثم تنمية أسرع (14).
3. وبشكل غير مباشر تحقق اللامركزية والفدرالية التنمية من خلال أثرها في مكافحة الفساد، الذي بدوره يساعد على التنمية، إذ تكون الحكومات المحلية ذات الصلاحيات العالية في النظم اللامركزية والفدرالية أكثر عرضة المساءلة، وأكثر اضطراباً لإتباع الشفافية في عملها، وفي الوقت نفسه، فإن الحكومات المحلية القريبة من الجمهور المحلي، تكون مضطرة دائماً للمطالبة من الحكومة المركزية (الاتحادية) بالشفافية والعدالة أيضاً للحفاظ على حقوق الأقاليم (15).
4. بين الأثر التنموي للامركزية والفدرالية باحثين آخرين بأسلوب كمي، إذ أشار الباحثان (داوود وزو) (Davood - Zou) في دراسة قياسية، إلى أنه عند إدخال متغيرات المركزية واللامركزية في معادلة الإنتاج (كوب - دوغلاص)، فإن النمو يتعاضد عند بلوغ درجة اللامركزية المالية مستوى معين، ضمن المعادلة الآتية:

$$\alpha + \beta + \gamma + \omega = 1$$

$$y = k^{\alpha} f^{\beta} s^{\gamma} l^{\omega}$$

حيث (Y) نصيب الفرد من الناتج المحي الإجمالي (المتغير التابع المعبر عن التنمية)، (K) إجمالي تكوين رأس المال (Grosse capital formation)، (f) إنفاق الحكومة الاتحادية (Federal government spending)، (s) إنفاق حكومة الولاية (State government spending)، و (l) إنفاق الحكومة المحلية

الاتحادية (27%)، وفي الهند (16%)، وفي البرازيل (8%) وفي جنوب أفريقيا (5%)⁽²⁵⁾، وفي الوقت نفسه، فإن الدول الخمس تختلف من حيث طبيعة نظام الحكم وشدة المركزية فيه، فالصين دولة لامركزية، أما بقية الدول فهي فدرالية، وتختلف فيما بينها من حيث شدة المركزية في الجانب الاقتصادي، والمؤشر الأكثر استخداماً لتحديد مدى شدة المركزية في الدول الفدرالية هو نسبة إيرادات الحكومة المركزية مقارنة بإجمالي إيرادات الدولة، وعليه تكون كل من روسيا الاتحادية وجنوب أفريقيا أنموذجين للفدرالية الأكثر مركزية، إذ تتجاوز النسبة فيهما (90%)، وتكون الهند والبرازيل أنموذجان للفدرالية الأقل مركزية إذ تصل النسبة فيهما إلى (65%)⁽²⁶⁾.

أولاً: أنموذج التنمية غير المتوازنة في دولة لامركزية (الصين)

يعد الاقتصاد الصيني الاقتصاد الأكبر بين مجموعة (دول البريكس) والثاني عالمياً، لذلك، فمن المفيد الوقوف على تجربته التنموية، إذ بدأت الصين عملية إصلاح تدريجي منذ أواخر السبعينيات، أصبحت بعدها تدريجياً دولة لامركزية⁽²⁷⁾، وتمثلت اللامركزية في مستويات الحكم المقسمة على أساسها البلاد، إذ تبدأ بالإقليم، ومن ثم المحافظة، فالمقاطعة، فالمدينة المقسمة بدورها إلى أحياء أو قرى، ويتمتع كل مستوى بإدارة مستقلة، تصاحبها استقلالية على المستوى المالي، إذ تبلغ نسبة إيرادات حكومة المركزية (70%) من إجمالي الإيرادات⁽²⁸⁾.

وفي مجال تقسيم الاختصاصات الاقتصادية بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية، فقد تولت الحكومة المركزية على سبيل المثال إدارة المؤسسات الكبرى، وخولت المستويات الدنيا من الحكم بإدارة المؤسسات الصغرى ضمن ما سمي بسياسات (التقاط الكبير وترك الصغير)⁽²⁹⁾.

مكّن الاستقلال الذاتي والموارد الذاتية الكبيرة في المناطق الساحلية من نشوء أقطاب نمو استثمرتها الحكومة المركزية ضمن الاستراتيجية التنموية الشاملة، إذ نشأت في البداية ثلاث أقطاب للنمو رئيسية، تشكل الأول في جنوب شرق الصين (المنطقة الاقتصادية لدلتا نهر اللؤلؤ) (the Pearl River Delta Economic Zone) بالاعتماد على مدينتين هما (كوانز هو و شانزن) (Guangzhou and Shenzhen)، والقطب الثاني في الشرق عند نهر اليانغتسي (المنطقة الاقتصادية لدلتا نهر اليانغتسي) (the Yangtze River Delta Economic Zone) بالاعتماد على مدينة شنغهاي، أما القطب الثالث فهو (منطقة

الاستراتيجي للتنمية، فصلاحيات الحكومة المركزية (الاتحادية) هو التوفيق بين المصالح الجزئية أو المحلية للأقاليم، وبين تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني⁽²⁰⁾.

وهذا يعني أن الإستراتيجية الشاملة للتنمية غير المتوازنة تكمن في توزيع العلاقات بين الأقاليم التي تحقق نمواً غير متساو في المرحلة الأولى -نتيجة للاختلافات في مزاياها النسبية-، لخلق مزايا نسبية جديدة ليس بالضرورة تكون لها علاقة بالمزايا الطبيعية التي امتلكتها في المرحلة الأولى، فتعمل في المرحلة الثانية على جر الأقاليم المتأخرة بمقطورة الأقاليم المتقدمة، فيكون تحقيق توازن نسبي في التنمية هو المبدأ الحاكم للمرحلة الثانية، وموجهاً في الوقت نفسه للإستراتيجية الوطنية.

وفي سياق هذه المراحل، يتضح دور الحكومة المركزية في تشجيع وتفعيل العلاقات البينية بين الأقاليم، وانسياب الموارد والسلع ورؤوس الأموال لتحجيم التفاوتات في التنمية المتحققة، والحرص على عدم استغلال الأقاليم القوية والغنية تلك الأقاليم الفقيرة لتكون مجرد موردة أو سوقاً للأقاليم المتقدمة، بل أن تكون الأخيرة بمثابة بؤرة لدفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²¹⁾، إذ تتجه الموارد من الأقاليم المتقدمة باتجاه الأقاليم الأخرى لتوسع قواعد الإنتاج، ما يوفر تراكم رأسمالياً جديداً، يجذب بدوره قطاعات تتربط بعلاقات أمامية وخلفية لتكون هي الأخرى بؤرة جديدة للتنمية⁽²²⁾.

المبحث الثالث: نماذج النمو غير المتوازن في دول لامركزية وفدرالية (البريكس)

أطلق مصطلح الاقتصاديات الصاعدة على مجموعة من الدول التي حققت مستويات نمو عالية لتنبؤ مكانة قيادية متقدمة في الاقتصاد العالمي، واختصرت بكلمة (بريك) (BRIC)، واستخدمت لأول مرة من قبل الاقتصادي الأمريكي (جولدن ساكس) عام 2001، وانضمت إليها دولة (جنوب أفريقيا) عام 2011 لتصبح مجموعة الـ (BRICS)، اختصاراً لدول (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا)⁽²³⁾، وتتباين ساكس حينها أن مجموعة البريكس سوف تتفوق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين⁽²⁴⁾.

وتأسيساً على ذلك، فإن الاعتماد على هذه الدول لتكون نماذج للنمو غير المتوازن (أقطاب النمو) ذا جدوى علمية، كون النجاح المتحقق من هذه التجارب التنموية لا يحتاج إلى إثبات، إذ وصل معدل النمو السنوي لدخل الفرد للمدة (2000-2015) في الصين حوالي (48%)، وفي روسيا

أ. وضع إستراتيجية للنهوض بالمدن الصناعية الكبيرة في الأقاليم ذات الموارد الكبيرة، إذ توفر إيرادات كبيرة للحكومة المركزية، والنسبة الصغيرة الممنوحة للإقليم تكفي لتطويره، مع مراعاة ما يستتبع ذلك من زيادة في استيطان السكان.

ب. تخصيص الحكومة المركزية -كونها تحصل على أغلب الإيرادات- الاستثمارات اللازمة لضمان وسائل النقل.

ارتكز مسار التنمية الذي بدأ بشكل جدي عام 2000 على أربع أقطاب للنمو، أهمها وأولها زنياً هو التجمع الإنتاجي وسط البلاد الذي يضم جزء من إقليم جوهانسبيرغ (Johannesburg) و(تشانوان) (Tshwane) وإيكورهلين (Ekurhuleni)، وينتج هذا التجمع حوالي (35%) من الناتج المحلي الإجمالي لجنوب أفريقيا، ويسكنه (ربع سكان البلاد)⁽³³⁾، وتتركز فيه إنتاج الطائرات والسيارات والصناعات الكيماوية والالكترونية والمنتجات الغذائية والحديد والصلب والآلات وصناعة المعادن، إذ بلغت القيمة المضافة للناتج الإجمالي لجوهانسبيرغ (14%) من القيمة المضافة الكلية، والقيمة المضافة لإقليم (تشانوان) بلغت (9%).

أما الأقطاب الثلاثة الأخرى، فإنها أنشأت في مدن ساحلية، وأهمها مدينة (كاب تاون) (Cape Town) التي تبلغ القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي لها (11%) من ناتج البلاد، وتتركز فيها بناء السفن، وإنتاج المواد الغذائية والأثاث، وتكرير النفط، وصناعة المنسوجات والتبغ والنبيد⁽³⁴⁾.

وتأتي بعد ذلك من حيث الأهمية مدينتي (بيرت إليزابيث) (Pert Elizabeth) و(دوربن) (Durban)، إذ تختص الأولى بتجميع محركات السيارات، وإنتاج الإطارات والنسيج، والثانية بالصناعات الكيماوية والورق، وتكرير النفط، ومنسوجات الحرير الصناعي، وإنتاج المطاط والسكر، وبناء السفن، والدباغة⁽³⁵⁾.

2. روسيا الاتحادية

وتعد روسيا الاتحادية أيضاً من الأنظمة الفدرالية ذات المركزية العالية، إذ تشكل عائدات الحكومة المركزية (91%) من إجمالي عائدات الأقاليم، بينما تنفق الحكومة المركزية (46%) من إجمالي إنفاق الأقاليم⁽³⁶⁾، وذلك لأن الحكومة المركزية تتولى فضلاً عن نفقات الدفاع والعدل، مهمة دعم الأسعار للمواد الأساسية مثل الغذاء والدواء، كما تدعم القطاع الصحي بمراكز البحوث، وتدعم الأقاليم في البنى التحتية، كما تتولى دفع تعويضات الرعاية الصحية.

جنگجي الاقتصادية) (the Jingjinji Economic Zone) التي تشكلت حول مدينة (تيانجين) شمال شرق البلاد. وعملت هذه الأقطاب فيما بعد على تنمية مناطق أخرى وإنشاء أقطاب جديدة مثل (منطقة جنكو الاقتصادية) (Chengdu Economic Zone)، و(منطقة جونكنك الاقتصادية) (Chongqing Economic Zone)، ومناطق أخرى قرب خليج تايوان⁽³⁰⁾.

ونتيجة لذلك، تنتشر اليوم في الصين كتل (تجمعات) إنتاجية صغيرة وأخرى كبيرة وثالثة عملاقة، تمثل مراحل عمل وتطور التنمية غير المتوازنة (أقطاب النمو)، كما مبين في الشكل (2)، إذ تعتمد التجمعات الصغيرة على مدينة مركزية واحدة تتشابه بعلاقات مع مدن مجاورة، مثل (كونمينك) (Kunming) التي تتجمع فيها (15) مدينة، وتنتج (1.2%) من الناتج المحلي الصيني.

أما التجمعات الكبيرة، فقد تشكلت حول مدينة أو مدينتين مركزيتين، تتشابه بعلاقات مع مدن كثيرة وذات إنتاجية أعلى من التجمعات الصغيرة، فـ (جنكو) (Chengdu) على سبيل المثال، تتكون من (25) مدينة، تنتج حوالي (2.7%) من الناتج المحلي الصيني.

أما التجمعات العملاقة، فغالباً ما تكون ساحلية، وقد تشكلت حول ثلاث مدن مركزية مثل (جنگجي) (Jingjinji) (التي تتجمع فيها (37) مدينة، وتنتج حوالي (10.8%) من الناتج المحلي الإجمالي الصيني.

ثانياً: نموذج التنمية غير المتوازنة في الفدرالية شديدة المركزية (جنوب أفريقيا وروسيا)

1. جنوب أفريقيا

تعد أكثر الدول مركزية من مجموعة (BRICS)، إذ تشكل عائدات الحكومة المركزية (95%) من إجمالي عائدات الأقاليم، في الوقت الذي يشكل إنفاق الحكومة المركزية (50%) من إجمالي الإنفاق في الأقاليم⁽³¹⁾، ما يعني أن الإيرادات التي يجب على الإقليم الاعتماد عليها لتمويل خطته المستقلة عن المركز قليلة، لذلك فإن الأقاليم التي تتمكن من الانطلاق في تنمية غير متوازنة، لا بد أن تكون ذات ميزات نسبية كبيرة، تحقق إيرادات ضريبية عالية، فتكون النسبة الصغيرة الممنوحة للإقليم كافية لدعم قطاع قائد في ذلك الإقليم.

واعتماداً على هذا التقسيم للموارد، عملت خطة التنمية غير المتوازنة على إنشاء أقطاب للنمو في الأقاليم الست الموجودة في جنوب أفريقيا من خلال⁽³²⁾:

اعتمدت البرازيل على ثلاثة أقطاب للنمو أولها في الإقليم الجنوبي الشرقي، وبدأ في ساو باولو (São Paulo) التي كانت العاصمة السياسية للبرازيل (قبل برازيليا)، وشكلت هذه الولاية اللبنة الأولى لإنشاء القطب الأهم والأكبر في البرازيل ليضم بعد ذلك ولاية ريو دي جانيرو (Rio de Janeiro)، ثم ارتبطت بهما ولاية ميناس جيريس (Minas Gerais)، فأصبحت الولايات الثلاث تنتج ما يقارب من (53%) من الناتج المحلي للبرازيل، وترتبط بأواصر أمامية وخلفية مع الأقاليم والمدن الأخرى، وما يزيد من أهمية هذا القطب أنه مرتبط بعلاقات مع المناطق الأكثر فقراً في شمال شرق البلاد وفي الغرب الأوسط، وفي أقصى الشمال (الأمازون)⁽⁴⁴⁾.

أما القطب الثاني المنشأ في الإقليم الجنوبي فيضم ثلاث ولايات هي (Rio Grande do Sul)، (Paraná)، و(Santa Catarina)، وينتج هذا القطب حوالي (16%) من الناتج المحلي، وتتصدر الأولى بقية الولايات من حيث الأهمية، وتكتسب أهميتها من موقع عاصمتها (بورتو اليغري) (Porto Alegre) القريبة من مدن إستراتيجية على مستوى القارة مثل سانتياغو، وتشيلي، كما إنها تتوسط الطريق بين مدينتي ساو باولو وبوينس آيرس في الأرجنتين، وتنتج حوالي (6.5%) من الناتج المحلي البرازيلي (تجاوزت عام 2013 الـ 7.7 مليار دولار)، وتعد ثالث ولاية برازيلية من حيث الصادرات، بعد أن وصلت صادراتها إلى (10.36%) من إجمالي الصادرات، وعلى الرغم من الموارد القليلة، تكون تدريجياً قطب ثالث في شمال شرق البلاد، إذ يشكل إنتاجه (13%) من الناتج المحلي للبرازيل⁽⁴⁵⁾.

2. الهند

تعد النظام الأكثر لامركزية في مجموعة (BRICS)، إذ تشكل الإيرادات الحكومية (66%) من إجمالي إيرادات الولايات والأقاليم، وتكون الحكومة المركزية مسؤولة عن (45%) من إجمالي نفقات الأقاليم، ما عزز الاعتماد على التنمية غير المتوازنة (أقطاب النمو)⁽⁴⁶⁾.

بدأت الهند بإستراتيجية التنمية منذ وقت مبكر نسبياً (منذ العقد الخامس من القرن العشرين)، واستندت في ذلك على إتاحة الفرصة للأقاليم بإنشاء ودعم مجموعات من المدن الإنتاجية في أقاليم محددة، من أجل جذب استثمارات القطاع الخاص لتسريع الأنشطة الموفرة لفرص العمل، وتتضمن هذه الإستراتيجية اختيار مجموعة من 10 إلى 15 قرية أو مدينة صغيرة، وربطها مع وسائل نقل ذات جودة عالية ونظام للاتصالات، ومن ثم إنشاء المرافق التعليمية والصحية الأساسية حول القطب المنشأ، ليتم جذب الصناعة والتجارة إليه⁽⁴⁷⁾.

نجحت روسيا إلى حد كبير في اعتمادها على أقطاب النمو في مسارها التنموي غير المتوازن، إذ بلغ عدد هذه الأقطاب، ست أقطاب كما مبين في الشكل (4)، وكانت البداية بقطبين يعدان من أقطاب النمو على المستوى العالمي، أولهما مدينة (موسكو) (Moscow) مركز الإقليم المركزي (central)، والثاني مدينة (سان بطرس بيرغ) (St Petersburg) مركز الإقليم الشمالي (northwestern)⁽³⁷⁾، إذ تستقطب موسكو حوالي نصف الاستثمارات الخارجية، وسان بطرس بيرغ حوالي (10%)⁽³⁸⁾، واعتمدت المدينتان على قطاع التكنولوجيا في تنميتها، فتم إنشاء مناطق الابتكارات التي تشمل المدن العلمية ومراكز التكنولوجيا والجامعات ذات التوجه البحثي والمناطق الاقتصادية الخاصة، إذ أنشأت أكثر من عشر مدن للعلوم معظمها في موسكو.

لقد ساعد وجود هذين القطبين على تنمية أربع أقطاب نمو أخرى اعتمدت بشكل رئيس على تجارة التجزئة، أنشأ الأول في إقليم فولكا (Volga) في مدن (Tatarstan, Samara, Bashkortostan, Perm)، كما أنشأت منطقتين اقتصاديتين خاصتين للإنتاج الصناعي، الأولى هي (Lipetsk) في موسكو، والثانية (Jelabuga) في تاتارستان في إقليم فولكا⁽³⁹⁾، أما القطب الثاني فأنشأ في إقليم كرونويارسكا (Krasnoyarsk)، في مدينتي (Kemerovo, Novosibirsk)، وفي الإقليم الجنوبي أنشأ القطب الثالث في مدينتي (Rostov, Krasnodar) التي شكلت حوالي (6%) من التجارة الكلية في روسيا⁽⁴⁰⁾، كما تحتوي (Krasnodar) على واحدة من أكبر المناطق الاقتصادية الخاصة بالخدمات السياحية والترفيهية في روسيا⁽⁴¹⁾، أما جزيرة ساخالين (Sakhalin) التي شكلت القطب الرابع، فتعد قطباً مهماً لجذب الاستثمارات الأجنبية، ولاسيما في مجال الطاقة، الأمر الذي أوصل حصة الفرد فيها من الناتج المحلي إلى (43500) دولار سنوياً⁽⁴²⁾.

ثالثاً: نموذج التنمية غير المتوازنة في الفدرالية شديدة اللامركزية (البرازيل والهند)

1. البرازيل

تعد البرازيل من الأنظمة الفدرالية عالية اللامركزية، إذ تشكل الإيرادات الحكومية نسبة (69%) من إجمالي إيرادات الأقاليم، وفي المقابل تكون الحكومة المركزية مسؤولة عن إنفاق (64%) من إجمالي نفقات الأقاليم، ما يتيح للحكومات (ما دون الوطنية) هامش حرية كبير في دعم إستراتيجية التنمية غير المتوازنة⁽⁴³⁾.

- أ. الكونفدرالية مثل الاتحاد الأوروبي.
- ب. التحالفات الفدرالية مثل بورتريكو والولايات المتحدة الأمريكية.
- ت. العصابات مثل جامعة الدول العربية.
- ينظر: رونالد ل. واتس، (الأنظمة الفدرالية)، ترجمة: عالي برهوم وآخرون، منتدى الاتحادات الفدرالية، المعهد الديمقراطي الوطني، 2006، ص10.
- ³ علي محمد عبد الوهاب، (مقدمة في الإدارة)، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1982، ص91.
- ⁴ أحمد عاشور، (الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارنة)، دار النهضة العربية، بيروت، 1979، ص311-314.
- ⁵ Jean – Paul Faguel, (Decentralization and local government performance improving public service provision), center for economic performance and development studies institute, (London school economic), Revista De economia, De La Universidad Del Rosario, III, p131.
- ⁶ جيفري روبيرتس السستير، (العجم الحديث للتحليل السياسي)، ترجمة وتحقيق: سمير عبد الرحيم الجلي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999، ص171.
- ⁷ غانم محمد صالح، (الفيدرالية: بعدها الفكري وقرار تطبيقها في العراق)، (دراسات دولية)، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد 47، ص2.
- ⁸ رونالد ل. واتس، المصدر السابق، ص54.
- ⁹ Rosenstein Rodan, (Notes on the theory of the big push), institute of technology, (center for international studies), Massachusetts, U.S.A, 1967, p1-5.
- ¹⁰ Albert O. Hirschman, (the strategy of economic development), yale university press, U.S.A, 1958, p66.
- ¹¹ JOHN SPEAKMAN, MARJO KOIVISTO, (Growth Poles: Raising Competitiveness and Deepening Regional Integration), [The Africa Competitiveness Report 2013], (World Bank), P95.
- ¹² Wallace E. Oates, (on the Evolution of fiscal federalism: theory and institutions), development of economics- University of Maryland, (national tax journal), Vol. LXI, No:2, june, 2008, p314.

ونجحت هذه الاستراتيجية بعد مدة في إنشاء 14 مدينة رئيسية (أقطاب النمو) كما مبين في الشكل (6)، تنتج نسباً كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي يقدر أن يصل عام 2030 إلى (40%)، بحيث يتجاوز إنتاج كل قطب (30) مليار دولار سنوياً، وتضم في الوقت نفسه نسباً كبيرة من السكان يقدر أن تصل عام 2030 إلى (17%) (48).

الخاتمة:

يتبين من البحث نتائج عديدة، أهمها أن اللامركزية والفدرالية مثلما يحققان فوائد على المستوى السياسي تتمثل بتمثيل الأقليات والأقاليم لاسيما في الدول ذات المساحات الكبيرة، فإنها في الوقت نفسه تحقق منافع على المستوى الاقتصادي، في تعزيزها لإستراتيجية التنمية غير المتوازنة القائمة على فكرة (أقطاب النمو).

كما تبين من خلال دراسة حالة مجموعة دول (البريكس)، أن جميع الدول قد اتبعت إستراتيجية التنمية غير المتوازنة بإنشائها أقطاب للنمو، سواء كانت الدولة لامركزية أو فدرالية شديدة المركزية، أو فدرالية شديدة اللامركزية، ما يعني أن توزيع الاختصاصات والموارد والصلاحيات، يزيد من كفاءة الأقاليم المتمتعة بميزات تنافسية، ويجعلها قادرة على جر الأقاليم الأخرى لمستوى معين من التنمية، إلا أنه في الوقت نفسه لا بد من الإشارة إلى أن مستوى النمو لا يعتمد على درجة اللامركزية في النظام السياسية فقط، بل يعتمد على عوامل أخرى كثيرة، وهذا ما يفسر أن تسلسل الدول (النموذج) من حيث النمو لم يكن تسلسلها نفسه من حيث اللامركزية، فالهند أكثر الدول لامركزية، وتحتل المرتبة الثالثة من حيث النمو من بين المجموعة، والصين هي ثالث بلد من حيث اللامركزية، وتحتل المرتبة الأولى من حيث النمو.

الهوامش

- ¹ كينيشي أوهمي، (الاقتصاد العالمي: المرحلة التالية)، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2006، ص127.
- ² هظال احمد رشيد وآخرون، (دراسات موجزة عن مفهوم الدولة وأنواعها وأنواع السلطات المحلية)، منظمة هاريكار غير الحكومية، مطبعة زانادهوك، 2006، ص35.
- * يدرج البعض أشكال أخرى لنظم الحكم، لكنها نظم تضم في الواقع أكثر من دولة تحتفظ كل منها بسيادتها وصلاحياتها وسياساتها الداخلية، وترتبط بعلاقات وتحالفات خارجية، مثل:

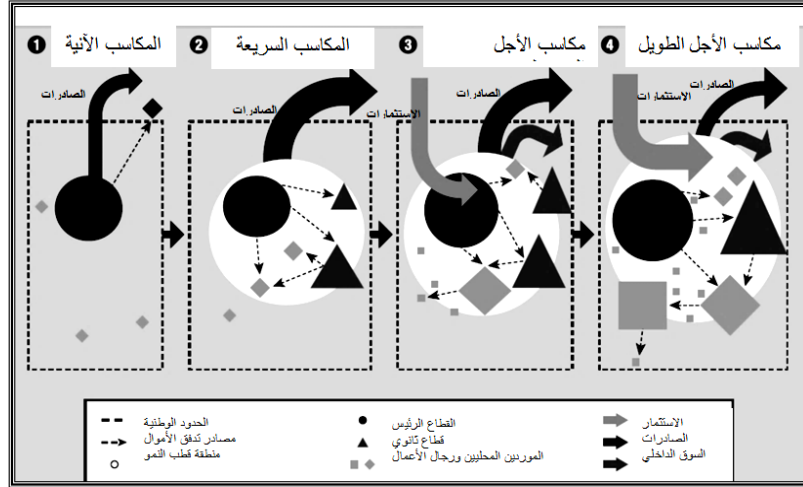
- ²⁴ راهما تشلاني، (بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي)، مركز الجزيرة للدراسات، 7/ مايو/ 2012، ص1.
- ²⁵ بيانات البنك الدولي، www.albankaldawli.org.
- ²⁶ جورج اندرسون، (مقدمة عن الفدرالية: ما هي الفدرالية؟ وكيف تنجح حول العالم؟) منتدى الاتحادات الفدرالية، ترجمة: مها تكلا، كندا، 2007، ص30.
- ²⁷ فرانسواز لوموان، (الاقتصاد الصيني)، ترجمة: صباح كعدان، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص13.
- ²⁸ Hua Xu and Huiyu cui, (The Revenue system of china: past, present, and emerging issues), (Journal of public budgeting), accounting and financial management, winter 2011, p549.
- ²⁹ سلسلة نحو مجتمع المعرفة [الإصدار 29]، (التخطيط الاستراتيجي للدولة)، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، 2010، ص97.
- ³⁰ Lin, Ling & Liu Shi-Qing, (New Growth Pole for Chinese Economy: Discussion on Certain Issues in Building of Chengdu-Chongqing Growth Pole), Annual European Conference [Shape and be Shaped: The Future Dynamics of Regional Development], May2013, p1.
- ³¹ Ronald watts, (Autonomy or dependence: intergovernmental financial relations in eleven countries), [working paper 5], Montreal: McGill- Queens university, institute for intergovernmental relations, p51.
- ³² OECD, (Economic Surveys: south Africa), overview, July 2015, p8.
- ³³ Joseph Parilla and Jesus Leal Trujillo, (south Africa's global gateway: profiling the Gauteng city-region's international competitiveness and connections) , the Brookings institution, metropolitan policy program , 2015, p2.
- ³⁴ Ivan Turok, (Urbanization and Development in South Africa: Economic Imperatives, Spatial Distortions and Strategic
- ¹³. Jan K. Brueckner, (Fiscal Federalism and Economic Growth), Department of Economics, University of California, March 2006, p6.
- ¹⁴. Ibid, p 7.
- ¹⁵. Barry R. Weingast, (Second generation fiscal: political aspect of decentralization and economic development), Stanford university, U.S.A, (world development), VOL. XX, 305-750\$, p8.
- ¹⁶. Davoodi, H., Zou, H., (Fiscal decentralization and economic growth: A cross-country study), (Journal of Urban Economics) 43, 1998,p 246.
- ¹⁷. أحمد محمد حامد، (التنمية والاستثمار في ظل الحكم الفدرالي)، جامعة مدرمان الأهلية، 2011/4/27 www.sudaneseconomist.com
- ¹⁸. Aly Elsaywy, (Governments without governance constitutional, legal and administrative frameworks of legal governments in Egypt), (Mediterranean development forum UNDP), undated, good local governance self assessment tool, 2000, p14.
- ¹⁹. برشور تعريفي، (الفدرالية المالية)، مراجعة: أمير القطري، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، ص14.
- ²⁰ محمد عبد الرحمن الطويل، (التوجهات الاستراتيجية الجديدة في العلاقات بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في عصر العولمة)، ندوة [العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية]، بيروت، 2002، ص286.
- ²¹ رمزي زكي، (ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثارها على البلدان النامية)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993، ص109-109.
- ²² يوسف الصايغ، (التنمية العربية والمثلث الحرج)، كتاب [التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل]، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص108.
- ²³ Marina Larionova and John Kirton, (co-directors, BRICS Research Group, From reform to crisis response: addressing the key global issues), BRICS: Stability, security and prosperity, NEW Delhi, 2012, p8.

- [3] برشور تعريفي، (الفدرالية المالية)، مراجعة: أمير القطري، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي.
- [4] بيانات البنك الدولي، www.albankaldawli.org.
- [5] جورج اندرسون، (مقدمة عن الفدرالية: ما هي الفدرالية؟ وكيف تنجح حول العالم؟) منتدى الاتحادات الفدرالية، ترجمة: مها تكلا، كندا، 2007.
- [6] جيفري روبرتس السثير، (العجم الحديث للتحليل السياسي)، ترجمة وتحقيق: سمير عبد الرحيم الجالبي، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.
- [7] راهما تشلاني، (بريكس: البحث عن هوية موحدة وتعاون مؤسسي)، مركز الجزيرة للدراسات، 7 مايو / 2012.
- [8] رمزي زكي، (ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثارها على البلدان النامية)، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1993.
- [9] رونالد ل. واتس، (الأنظمة الفدرالية)، ترجمة: غالي برهوم وآخرون، منتدى الاتحادات الفدرالية، المعهد الديمقراطي الوطني، 2006.
- [10] سلسلة نحو مجتمع المعرفة [الإصدار 29]، (التخطيط الاستراتيجي للدولة)، مركز الدراسات الإستراتيجية، جامعة الملك عبد العزيز، 2010.
- [11] علي محمد عبد الوهاب، (مقدمة في الإدارة)، معهد الإدارة العامة، الرياض، 1982.
- [12] غانم محمد صالح، (الفيدرالية: بعدها الفكري وقرار تطبيقها في العراق)، (دراسات دولية)، كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد، العدد 47.
- [13] فرانسواز لوموان، (الاقتصاد الصيني)، ترجمة: صباح كعدان، ط1، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.
- [14] كينيشي أوهمي، (الاقتصاد العالمي: المرحلة التالية)، ترجمة: مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم، ط1، بيروت، 2006.
- [15] محمد عبد الرحمن الطويل، (التوجهات الإستراتيجية الجديدة في العلاقات بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في عصر العولمة)، ندوة [العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية]، بيروت، 2002.
- [16] هظال احمد رشيد وآخرون، (دراسات موجزة عن مفهوم الدولة وأنواعها وأنواع السلطات المحلية)، منظمة هاريكار غير الحكومية، مطبعة زانا-دهوك، 2006.
- Responses), international institute for environment and development, London, OCTOBER 2012, p15.
- ³⁵ (the Rainbow nation: south Africa), www.nationmaster.com.
- ³⁶ Ronald watts, op, cit, p51.
- ³⁷ Merja Tekoniemi, (Economic growth from the regional perspective), [New conditions for growth in Russia], Bank of Finland, Institute for Economies in Transition, 2007, P12
- ³⁸ Ibid, P17.
- ³⁹ Ibid, P13.
- ⁴⁰ Ibid, P18.
- ⁴¹ Ibid, P13.
- ⁴² Ibid, P17.
- ⁴³ Ronald watts, op, cit, p51.
- ⁴⁴ Alvaro Comin and others, (City and economy: changes in Sao Paulo metropolitan context), centro de estudos da metrópole, Seminar: Metropolis and Inequalities, São Paulo, Brazil, 24th -26th March, 2010, P16.
- ⁴⁵ State Government of Rio Grande Do Sul, (How to invest in Rio Grande Do Sul), American Chamber of Commerce for Brazil [AMCHAM], Brazil, 2014-2015, P1.
- ⁴⁶ Ronald watts, op, cit, p51.
- ⁴⁷ MANDLA S.V. GANTSHO, (CITIES AS GROWTH POLES: IMPLICATIONS FOR RURAL DEVELOPMENT), AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP, MAY 14-15, 2008, p22.
- ⁴⁸ Richard Dobls and others, (Urban world: mapping the economic power of cities), McKinsey Global institute, march 2011, p 35.
- المصادر العربية
- [1] أحمد عاشور، (الإدارة العامة: مدخل بيئي مقارنة)، دار النهضة العربية، بيروت، 1979.
- [2] أحمد محمد حامد، (التنمية والاستثمار في ظل الحكم الفدرالي)، جامعة مدرمان الأهلية، 2011/4/27 www.sudaneseconomist.com

- Strategic Responses)**, international institute for environment and development, London, OCTOBER 2012.
- [8] Jan K. Brueckner, (**Fiscal Federalism and Economic Growth**), Department of Economics, University of California, March 2006, p6.
- [9] Jean – Paul Faguel, (**Decentralization and local government performance improving public service provision**), center for economic performance and development studies institute, (**London school economic**), Revista De economia, De La Universidad Del Rosario, III.
- [10] JOHN SPEAKMAN, MARJO KOIVISTO, (**Growth Poles: Raising Competitiveness and Deepening Regional Integration**), [The Africa Competitiveness Report 2013], (World Bank).
- [11] Joseph Parilla and Jesus Leal Trujillo, (**south Africa’s global gateway: profiling the Gauteng city-region’s international competitiveness and connections**), the Brookings institution, metropolitan policy program, 2015.
- [12] Lin, Ling & Liu Shi-Qing, (**New Growth Pole for Chinese Economy: Discussion on Certain Issues in Building of Chengdu-Chongqing Growth Pole**), Annual European Conference [Shape and be Shaped: The Future Dynamics of Regional Development], May2013.
- [13] MANDLA S.V. GANTSHO, (**CITIES AS GROWTH POLES: IMPLICATIONS FOR RURAL DEVELOPMENT**),
- [17] يوسف الصايغ، (**التنمية العربية والمثلث الحرج**)، كتاب [التنمية العربية: الواقع الراهن والمستقبل]، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982.
- المصادر الإنكليزية
- [1] Albert O. Hirschman, (**the strategy of economic development**), yale university press, U.S.A, 1958.
- [2] Alvaro Comin and others, (**City and economy: changes in Sao Paulo metropolitan context**), centro de estudos da metrópole, Seminar: Metropolis and Inequalities, São Paulo, Brazil, 24th -26th March, 2010.
- [3] Aly Elsayy, (**Governments without governance constitutional, legal and administrative frameworks of legal governments in Egypt**), (**Mediterranean development forum UNDP**), undated, good local governance self assessment tool, 2000.
- [4] Barry R. Weingast, (**Second generation fiscal: political aspect of decentralization and economic development**), Stanford university, U.S.A, (**world development**), VOL. XX, 305-750\$.
- [5] Davoodi, H., Zou, H., (**Fiscal decentralization and economic growth: A cross-country study**), (**Journal of Urban Economics**) 43, 1998.
- [6] Hua Xu and Huiyu cui, (**The Revenue system of china: past, present, and emerging issues**), (**Journal of public budgeting**), accounting and financial management, winter 2011.
- [7] Ivan Turok, (**Urbanization and Development in South Africa: Economic Imperatives, Spatial Distortions and**

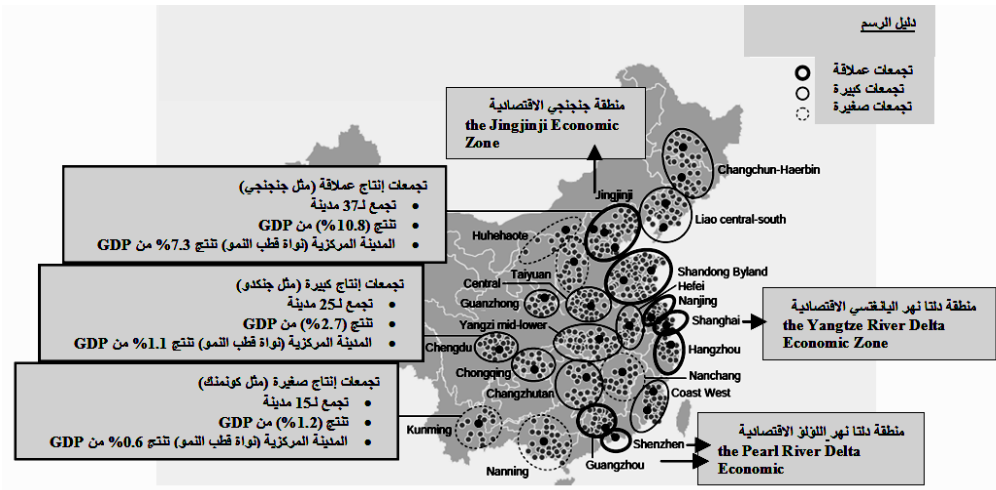
- relations in eleven countries**), [working paper 5], Montreal: McGill-Queens university, institute for intergovernmental relations.
- [19] Rosenstein Rodan, (**Notes on the theory of the big push**), institute of technology, (**center for international studies**), Massachusetts, U.S.A, 1967.
- [20] State Government of Rio Grande Do Sul, (**How to invest in Rio Grande Do Sul**), American Chamber of Commerce for Brazil [AMCHAM], Brazil, 2014-2015.
- [21] (**the Rainbow nation: south Africa**), www.nationmaster.com.
- [22] Wallace E. Oates, (**on the Evolution of fiscal federalism: theory and institutions**), development of economics- University of Maryland, (**national tax journal**), Vol. LXI, No:2, june, 2008.
- AFRICAN DEVELOPMENT BANK GROUP, MAY 14-15, 2008.
- [14] Marina Larionova and John Kirton, (**co-directors, BRICS Research Group, From reform to crisis response: addressing the key global issues**), BRICS: Stability, security and prosperity, NEW Delhi, 2012.
- [15] Merja Tekoniemi, (Economic growth from the regional perspective), [New conditions for growth in Russia], Bank of Finland, Institute for Economies in Transition, 2007.
- [16] OECD, (**Economic Surveys: south Africa**), overview, July 2015.
- [17] Richard Dobbs and others, (**Urban world: mapping the economic power of cities**), McKinsey Global institute, march 2011.
- [18] Ronald watts, (**Autonomy or dependence: intergovernmental financial**

الشكل (1) آلية عمل أقطاب النمو ضمن نظرية التنمية غير المتوازنة



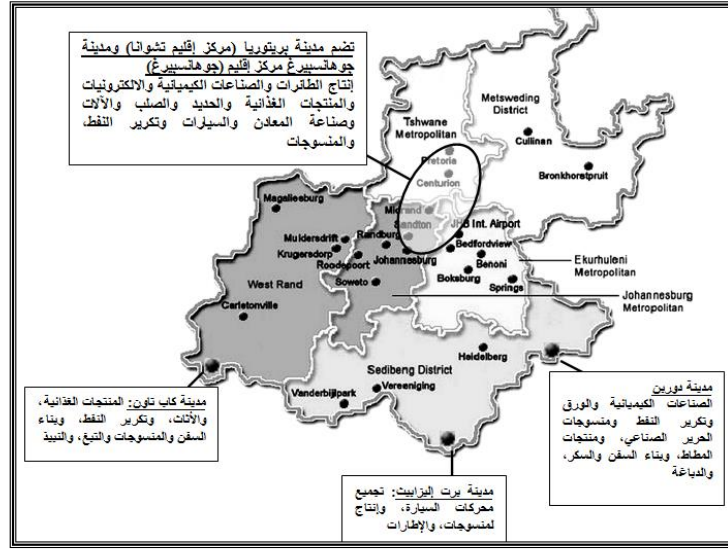
Source: JOHN SPEAKMAN, MARJO KOIVISTO, Growth Poles: Raising Competitiveness and Deepening Regional Integration, (The Africa Competitiveness Report 2013), World Bank, P95.

الشكل (2): انتشار أقطاب النمو في التنمية غير المتوازنة في الصين



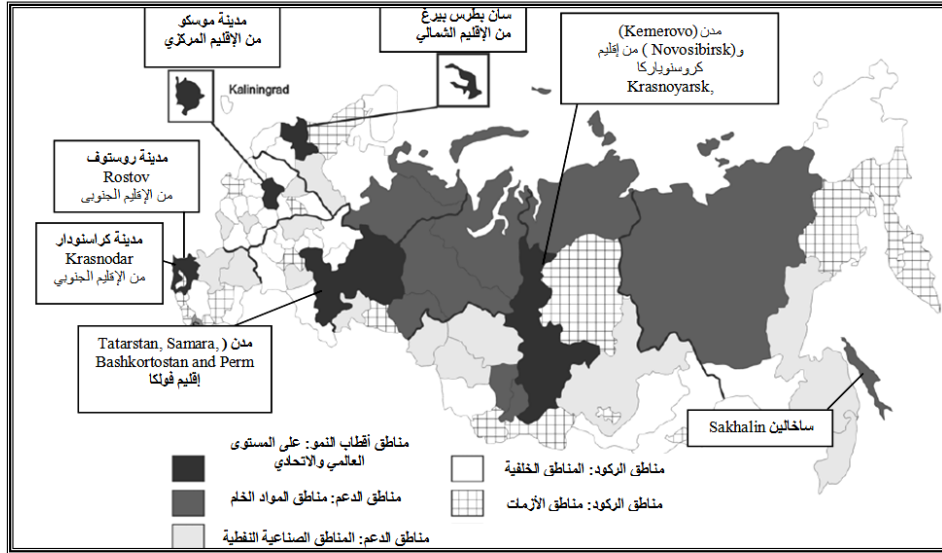
Source: Richard Dobbs and others, Urban world: mapping the economic power of cities, McKinsey Global institute, march 2011, p 34.

الشكل (3): انتشار أقطاب النمو في التنمية غير المتوازنة في جنوب أفريقيا



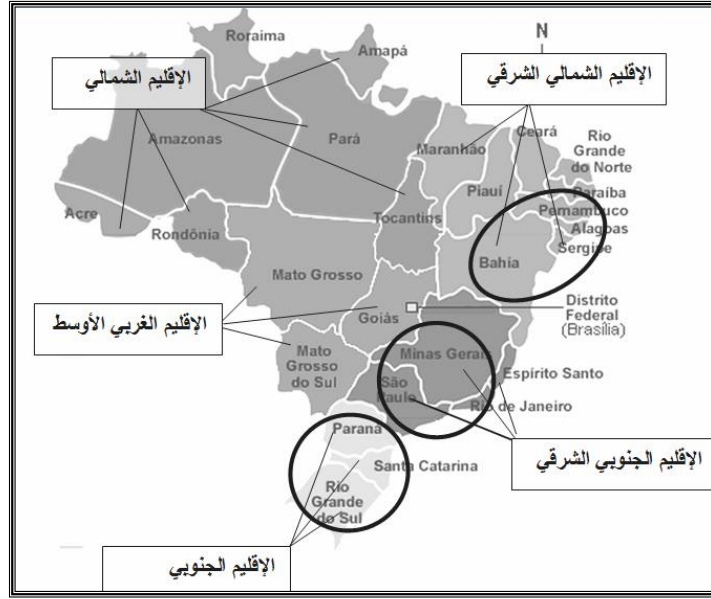
Source: the Rainbow nation: south Africa, www.nationmaster.com.

الشكل (4): انتشار أقطاب النمو في التنمية غير المتوازنة في روسيا الاتحادية



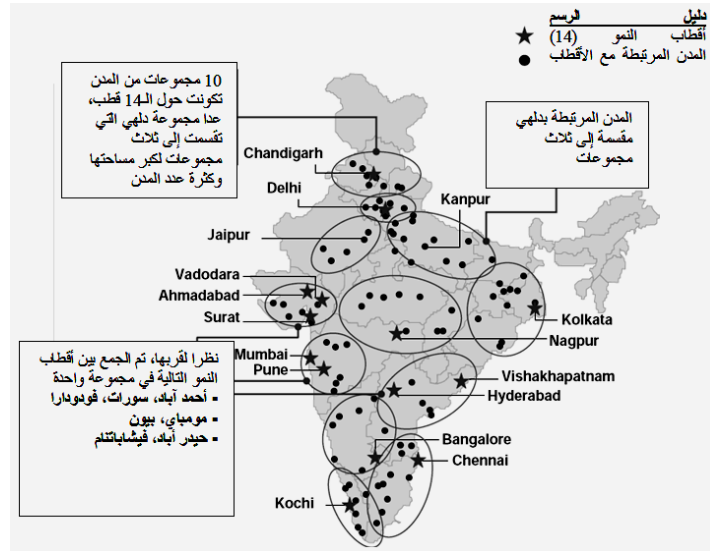
Source: Merja Tekoniemi, Economic growth from the regional perspective, (New conditions for growth in Russia), Institute for Economies in Transition, 2007, P13.

الشكل (5): انتشار أقطاب النمو في التنمية غير المتوازنة في البرازيل



Source: Regional Accounts Report, the Brazilian Institute of Geography and Statistics (IBGE), 2012, www.ibge.gov.br.

الشكل (6): انتشار أقطاب النمو في التنمية غير المتوازنة في الهند



Source: Richard Dobbs and others, Urban world: mapping the economic power of cities, McKinsey Global institute, march 2011, p 35.